في وجوب الوجود متميز بذاته عن باقي الامور وما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا سبيل
الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما وهو خلاف
ما ثبت ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما ح يكون مركبا مما به
الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته هف **فصل** في ان الواجب لذاته واجب
من جميع جهاته اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته و
انما قلنا ان ذاته كافية فيما له من الصفات لانها لو لم تكن كافية لكان شيء من صفاته من غيره فيكون حصول
ذلك الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان كذلك لم يكن لذاته اذا اعتبرت من حيث هي
بلا شرط يجب لها الوجود لانها اما ان يجب مع وجود تلك الصفة او مع عدمها عن غيبته واذا لم يجب وجودها بلا شرط
لم يكن الواجب لذاته **فصل** في ان الواجب لذاته لا يشارك للممكنات في وجوده لانه لو كان مشاركا للممكنات
في وجوده فالوجود من حيث هو وجود اما ان يجب لها التجرد او اللاتجرد او لا يجب له شيء منهما فان وجب له التجرد
يلزم ان يكون وجود الممكنات وجودا غير عارض لماهياتها وهو مح لانا نعقلها مع الشك في وجوده
الخارجي فلو كان وجود للشيء حقيقة لكان الشيء الواحد معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو مح وان وجب
اللاتجرد لما كان وجود الباري مجردا هف وان لم يجب له شيء منهما لكان كل واحد منهما ممكنا له فيكون لعلة فيلزم
افتقار واجب الوجود في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات هف **فصل** في ان الواجب عالم
بذاته لانه مجرد عن المادة ولواحقها فالباري عالم بذاته هذا انه يعقل الشيء لذاته لا يقتضي التغاير بين العاقل والمعقول
لان العلم هو حصول حقيقة الشيء المجرد وهذا اعم من حصول حقيقة الشيء المغاير والا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم
ولا نعقل واحد من الناس يعقل ذاته لذاته والا لكان له نفسان احدهما عاقل والآخر معقول هف **فصل** في ان الواجب لذاته
عالم بالكليات لانه مجرد عن المادة ولواحقها وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما بالكليات اما الصغرى فمبينة واما
الكبرى فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات لا محالة فيمكن ان يقارنه سائر المعقولات لان
في النفس فان الادراك والتعقل هو حصول صورة المعقول في العقل مجردة عن المادة ولواحقها وكل ما يمكن ان يقارنه
سائر المعقولات لذاته وكل ما يمكن لواجب الوجود بالامكان العام يجب وجوده له والا لكان له حالة منتظرة هف فان
قيل لو كان الباري عالما بالكليات لكان عاقلا لذلك قابلا لها وهو مح لان القابل هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي
يفعل الشيء والاول غير الثاني فيلزم التركيب قلنا لا نجوز ان يكون الشيء الواحد مستعدا للشيء المتصور ومفيدا له

وهذا

وهذا لان معنى كونه مستعدا انه لا يمتنع لذاته ان يتصور ومعنى كونه فاعلا لانه متقيد بالعلية على ذلك التصور
فلم قلتم بانهما متنافيان ومن اعتقد ان علم الباري بالاشياء نفس ذاته فقد نفى العلم حقيقة **فصل** في ان واجب
الوجود لذاته عالم بالجزئيات فهو نفي الجزئيات ثبات على وجه كلي لانه يعلم اسبابها فوجب ان يكون عالما بها لان
علم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها والا لما كان عالما بها لكن يدركها مع تغيرها والا لكان يدركها تارة
منها انها موجودة غير معدومة وتارة تدركه منها انها معدومة غير موجودة فيكون لكل واحد منهما صورة عقلية
على حدة ولا احد من الصورتين يبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات هف بل يدركها على نحو كلي
كما تعلم الكسوف الجزئي بعينه فانك تقول فيه فانه كسوف يكون بعد حركة كذا من كذا استقبالا حقيقيا كذا و
هكذا الى العوارض لكنك ما علمته جزئيا لانما علمته لا يمنع الحمل على كثيرين وهذا العلم غير كاف لوجود ذلك
الكسوف في هذا الوقت ما لم ينضم البيان هذه والا لم يكن الحاصل في حق الله سوى ما ذكرنا لم يعلم الجزئيات
الا على وجه كلي **فصل** في ان واجب الوجود يريد الاشياء وجود ما ارادته فلان كل ما هو معلوم عند المبداء
وهو خير غير مناف لماهيته فايض عن ذات المبداء وكمال له فذكر الشيء عرض له وهذا هو الارادة واما شوقا
الى الكمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فهو موجب الاشياء على ما يقتضي الغرض والشوق فنقول الواجب لذاته اما
ان يفعل لقصد وشوق والاول مح لما بيننا ان واجب الوجود ليس له كمال منتظر فالقسم الثاني حق وهو الوجود

الفصل الثالث في الملائكة وهي العقول المجردة وهو مشتمل على فصول **فصل** في اثبات الفلك وبرهانه ان
ان الصادر عن الاول دايما الواحد لانه بسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك الواحد اما ان يكون هيولى او صورة او
عرضا او عقلا او نفسا لا جايز ان يكون هيولى لانها لا تقوم بالفعل الا بالصورة ولا جايز ان يكون
صورة لانها لا تتقدم بالفعل على الهيولى ولا جايز ان يكون عرض وجوده قبل وجود الجوهر ولا جايز ان
يكون نفسا والا لكانت فاعلة قبل وجود الجسم وهو مح لان النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام فتعين ان يكون
عقلا وهو المط **فصل** في اثبات كثرة وبرهانه ان المؤثر في الافلاك اما ان يكون عقلا واحدا او عقولا
متكثرة لا جايز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة صدور جميع الافلاك عن عقل واحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد ولا سبيل الى الثاني لان الفلك لو كان علة لفلك آخر اما ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي او
العكس لا سبيل الى الثاني لانه اخس واصغر والاخس والاصغر لا يمكن له ان يكون سببا للاشرف الاعظم
ولا جايز ان يكون الحاوي علة لوجود المحوي لانه لو كان كذلك وجب وجود المحوي متاخرا عن وجود الحاوي لا وجوب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)